



## وجهة نظر

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

## اليوم العالي لليمن

اليمن تحتفل باليوم العالمي لكل شيء يمكن تصوره، تحتفل فقط، على طريقة المثال داخلين مع بيت العريس خار جين مع بيت العروس أو ربما على طريقة ابو اصيل " احتفل بالجرح ".

نزيد يوم أن يكون هناك يوم عالمي لليمن نشعر فيه أن اليمن أصبحت دولة من اولئك الدول الآمنة المطمئنة المستقرة التي لا يشغل حالها سوى النهوض بالاقتصاد والاستثمار والسياحة.

تحتفل اليمن بعيد الأم وأمي اليمن تعاني من عقوق واختلاف أبنائها. تحتفل باليوم العالمي لغسل الأيدي بالصابون ونحن نغسل ايدينا من بناء القدرات وتنمية المواهب والتعليم والمصانع ....

تحتفل باليوم العالمي لمكافحة الفقر وثلاثة أرباع السكان تحت خط الفقر والكيار يحتفلون بـ (اليوم العالمي للكروش).

تحتفل باليوم العالمي للمسرح واليمن بلا مسرح باستثناء المسرح السياسي فهو ابو المسارح وأما صحيح لا يوجد في بلدنا أكاديمية لتعليم فنون التمثيل ولكن يوجد لدينا من المتصارعين السياسيين من لديهم موهبة في التمثيل لا يتقنها مارلون براندو ولا ال باتشينو.

تحتفل بعيد الشجرة ولا شجرة سوى القات وكأنها تحتفل باليوم العالمي للتخدير والساعة السليمانية.

تحتفل باليوم العالمي للمياه وقنبية الماء الصغيرة وصل سعرها الى سبعين ريالاً وأيت الماء بثلاثة آلاف، ومواسير المياه أصيبت بالكساح وباتت تعمل وفق نظام التقطير، والمياه الجوفية متلوثة في مناطق كثيرة والدراسات تقيد أن حوض صنعاء مهدد بالجفاف وتعز بلا ماء ومياه البحر ما تحلت ولاشي.

طالما هناك يوم عالمي لكل شيء دعونا نحتفل على طريقتنا اليمينية:

اليوم العالمي للضحك على الذقون واليوم العالمي للتفريجة ومثله للبحشامة ومثله للقطل وآخر للبرزغة

ولامانع من يوم عالمي للروس .

اليوم العالمي للمطبات .. احتفالات ببلوغ بلادنا المليون مطب.

اليوم العالمي للحراف تحت شعار "تعيش أنت وتبقى .. أنا الذي مت حقاً".

اليوم العالمي للمحاصصة والتعيينات.

اليوم العالمي للصياح ونقار الديوك.

اليوم العالمي للسلام تحية.

اليوم العالمي للعصيد والزوم .

باختصار نريد يوماً عالمياً لليمن الجديد نشعر فيه أن اليمن خرج من قمقم الخلفات والصراعات الى أفق المحبة والسلام والعدل للجميع.

أذكروا الله وعلطوا قلوبكم بالصلاة على النبي اللهم ارحم ابي وامكته فسيح جناتك وجميع اموات المسلمين



عبدالرحمن مراد

## إلى أين تتجه رياح التغيير؟

الخروج من نفق الماضي يقبس يضيء أحلام المستقبل وأبعاده وألوانه.

وأمام حالة الانقسام في المشهد بين قوتين قوة تصطف إلى جهة الماضي وأخرى تصطف إلى جهة المستقبل والتغيير نكون أمام سؤال كبير في حياتنا تختزله هذه العبارة.

إلى أين تتجه رياح التغيير في اليمن؟

في ظني أن كل عمل تشوبه الأخطاء ويحيطه المخاطر والمخاوف ويفترض بالقوى الثورية أن تتجاوز أخطاء الماضي وشوائب المرحلة فالثورة حركة متجددة ومن طبيعة الحركة تنقية الشوائب وتجاوز الأخطاء وحالة الانقسام في المكون

الشبابي الثوري قضية علينا أن نتجاوزها إلى المصالح المرسله للوطن والأجيال القادمة. نريد تغييراً حقيقياً ولا نريد لقوى الماضي أن تهيمن على المستقبل وأمام مثل ذلك لا بد من توحيد الجهود والطاقت من أجل يمن جديد وغد أفضل.

أما عملية الاستبدال التي نشهد تفاصيل وجودها في حاضرنا وفي موجات اللحظة مع ما يصاحبها من مظاهر الاختلالات ودوافع الفساد ففي ظني أن مثل ذلك من معوقات الانتقال ولا يشكل مطلباً حيوياً للأجيال الجديدة التي تهيأت لها الفرصة التاريخية لتساهم في صناعة التاريخ وتصبح الحاضر والمستقبل بصيغتها الثقافية والحداثيّة الدالة عليها لا تلك التي تومي إلى غيرها.

وما يجب إدراكه هو أن الثورة فعل تطهيري يغسل كل أدران الماضي ويتجاوز إشكالاته وحين نعد إلى الاشتغال على مفهومها الشامل فيفترض أن لا نستثني أحداً إذاً صفة الثبات صفة عامة في المشهد السياسي بل وفي المشهد الثقافي والاجتماعي وقد دلت أحداث التاريخ أن كل قادم جديد لا بد أن يكون أعاء من مكونات الماضي وتجلياته ومظاهره، ودافع الخوف من الجديد هو الذي يهدد ملامح الغد ويأد أحلام التغيير ولذلك لا بد من عملية الجديدة المتفاعلة مع العصر حتى تشعر الأمة اليمينية بقدرتها على استعادة مجدها ووجهها الحضاري فقد عانت كثيراً من الويلات والصراعات والانقسامات ومن حقها أن تهدأ قليلاً حتى تعي ذاتها وتاريخها وثقافتها وحضارتها لتصنع من كل ذلك الثراء التراكمي يمينا جديداً يمتد من عمقه الحضاري ويضيف إليه ولكنه لا يتمثل أو يتشاكل معه وكعم أتمنى على القوى التاريخية ورموزها أولئك الذين عاصروا صراع الماضي أو كانوا امتداداً له أو تربوا على قيمه وثقافته أن يذهبوا بعيداً عن صناعة المستقبل ويفسحوا المجال للأجيال التي تليهم من أولئك الأتقياء والأصفياء الذين لم تخالط صفحاتهم البيضاء قطرات الدم الحمراء وليس لهم موقف من الماضي وقضيتهم الجهرية هي اليمن ومستقبلها وبنائها الحضارية الجديدة في ظل مواطنة متساوية وشراكة حقيقية.

الحضارية الجديدة المتفاعلة مع العصر حتى تشعر الأمة اليمينية بقدرتها على استعادة مجدها ووجهها الحضاري فقد عانت كثيراً من الويلات والصراعات والانقسامات ومن حقها أن تهدأ قليلاً حتى تعي ذاتها وتاريخها وثقافتها وحضارتها لتصنع من كل ذلك الثراء التراكمي يمينا جديداً يمتد من عمقه الحضاري ويضيف إليه ولكنه لا يتمثل أو يتشاكل معه وكعم أتمنى على القوى التاريخية ورموزها أولئك الذين عاصروا صراع الماضي أو كانوا امتداداً له أو تربوا على قيمه وثقافته أن يذهبوا بعيداً عن صناعة المستقبل ويفسحوا المجال للأجيال التي تليهم من أولئك الأتقياء والأصفياء الذين لم تخالط صفحاتهم البيضاء قطرات الدم الحمراء وليس لهم موقف من الماضي وقضيتهم الجهرية هي اليمن ومستقبلها وبنائها الحضارية الجديدة في ظل مواطنة متساوية وشراكة حقيقية.

فحين نتحدث عن ثورة سلمية تحمل تباشير المستقبل وتعيد صياغة نفسها وفق متطلبات جديدة وعصرية فإننا نتحدث بالضرورة عن بدائل قيمية جديدة تتجاوز الماضي لتصنع وهج المستقبل، ولا يمكنها الرضوخ لهيمنة الماضي ولا لصراعاته ولذلك لا بد أن تحضر قيم الثورة ومفرداتها من السلمية والتسامح والتعايش وحق الآخر في الوجود واحترام خياراته وحرية في التعبير عن ذاته أو عن مشروعه دون انقاص أو تسيفيه في الخطاب العام وفي السلوك وفي الممارسة. كما أننا حين نتحدث عن تغيير نظام فإننا حتماً لا نتحدث عن المظاهر الشكلية للنظام ولكننا نتحدث عن البنى العامة التشريعية والهيكلية التي تكون تعبيراً عن واقعنا وضرورات اللحظة الجديدة ومتطلباتها ويحيث تكون في حالة تجاوز المفردات الاستبداد والجبروت والظلمة والإقصاء وتكون في حالة قدرة على تجسيد هويتها

كنت قد تحدثت في أكثر من مقال عن حالة التغيير والعملية التي من تدخل القوى ذات التاريخ الصراعي مع العملية الانتقالية التشريعية، وذلك خوف أن تفسد آمال وتطلعات أبناء اليمن والأمة اليمينية في التغيير والانتقال.

وسبق لي القول أن الثورات بقدر حاجتها إلى الطاقة الانفعالية في لحظات التكوين الأولى ولحظات التشكل فهي تكون أكثر حاجة إلى الحكمة والوعي بالتاريخ ذلك أن الطاقات الانفعالية تفقد سيطرتها في اللحظات الصادمة ولا يمكنها صناعة الغد لفقدانها القدرة على تهيئة المناخات الملائمة له.

ثمة مفارقة تاريخية وثمة واقع يتشكل والذي يبدو لنا في صورة المشهد وتحت سمائه أن الذين يديرون لحظات التحول أو يسيطرون على عجلة المستقبل هم أولئك الذين أنتجهم منقصر الصراع في القرن الماضي.



أحمد عبدربه علوي

## المشكلة السكانية خطر يهدد خط التنمية

هذا التزايد السكاني الكبير المتوافق مع استنزاف جميع الموارد بما في ذلك الموارد غير المتجددة. دعوني أسأل إلى متى نظل ندفن رؤوسنا في الرمال مثل النعام ولنعن الظروف والمعيشة؟ وإلى متى لا نواجه أنفسنا ولا نعترف بتقصيرنا ونلقي بالمسؤولية على الحكومة وحدها في مواجهة الغلاء وارتفاع الأسعار؟ إلى متى نغمض عيوننا عن الحقيقة ولا نستوعب الأرقام المخيفة عن تضخم الاستهلاك وزيادة السكان التي أدت إلى ما نحن عليه اليوم من مشاكل وصعوبات.. أخيراً إننا في حاجة إلى صراحة شاملة ونشعور بالمسؤولية بضرورة المشاركة الشعبية في الحلول مع الحكومة والقائمين على هذه المسؤولية.

أولاً لنعترف جميعاً أن زيادة السكان هي السبب الرئيسي في الأزمة الاقتصادية التي نعيشها الآن، ولكن هناك أسباباً أخرى كانت السبب في جعل الشعب اليمني يتحول من شعب منتج إلى شعب مستهلك.

مجتمعي يحقق أهداف الحملة، والزيادة السكانية تثير قلقاً بالغاً من حيث تأثيرها على الرقعة الزراعية المحدودة والوظائف الحكومية وبقية الوظائف والأعمال الأخرى، وكذا الزحف العمراني للأسفل الشديد أن أصبح البيون سكان اليمن 25 مليوناً في ازدياد سنوي، وهذا خطأ كبير لا بد من وضع استراتيجية محكمة لتوقيفه، كما تعمل بقية الدول ولعل الصين وتونس أكبر دليل على ذلك.. ليعلم من لا يعلم أننا جميعاً في قارب واحد والزيادة السكانية هي الخطر المدمر لخطط التنمية ونحن جميعاً مسؤولون فهل نستطيع بالتعاون والتكاتف أن نصل إلى بر الأمان.. إن تنظيم النمو السكاني ولا أقول تحديده أصبحت مسألة وطنية يجب أن ندرك جميع أبعادها ونشارك جميعاً لإنجاح الجهود والبرامج المسخرة لعقلية هذا التزايد وجعله متناسبا مع الظروف الصحية والمعيشية والبيئية ابتداءً من الأبررة ومروراً بالتجمعات السكانية وصولاً إلى المستوى الوطني مع التأكيد على خطورة

المستमित للمحافظة على مستويات المعيشة الراهنة بدلاً من الارتفاع المستمر بها، لذا فإننا ندعو القائمين على الجهاز السكاني إلى ترتيب ندوة أو مؤتمر أو أسبوع.. إلى حملة قومية تتعامل مع قضية السكان بمختلف أبعادها ومحاورها وتشترك فيها الدولة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني من شأنها أن تعيد هذه الحملة القضية إلى قلب أولوياتنا وتواجه التقدم في تنفيذ البرنامج القومي للسكان ليعلم من لا يعلم أن القضية شائكة وتحتاج إلى تكاتف كل الجهود بين شركاء الوطن. كما نطالب الأجهزة الإعلامية بكافة أنواعها والكتاب والمفكرين بقيادة حملة قومية للتعامل مع قضية السكان، وأن يدعم الحملة خطاب مستنير لرجال الدين بدلاً من تفرغهم لحشر الدين الإسلامي بالسياسة وحيث وأن رسالة المسجد واضحة وضوح الشمس، ونطالب من الحكومة رعاية الحملة وأن تحقق التكامل بين جميع شركاء الوطن في تحمل مسؤولية ليتها للوصول إلى توافق

مع بداية عام 2014م لا تزال قضية ارتفاع معدلات المواليد والعجز عن السيطرة عليها تمثل تحدياً عالمياً هائلاً وبخاصة في البلدان الفقيرة حيث تفوق معدلات النمو السكاني الموارد والمصادر مما يؤدي إلى الضغط على البيئة وتفاقم أزمة التفكك الاجتماعي، وبالرغم من القرارات الأخيرة المشجعة التي سبق وأن أصدرتها الأمم المتحدة في محاولة منها للسيطرة على هذه المشكلة، إلا أن النمو السكاني ما يزال القضية التي تتطلب وضعها على رأس الاهتمامات العالمية حتى يكون هناك أمل حقيقي لتحقيق تطور ملموس لنعترف أن بلادنا من أوائل الدول في كثرة وازدياد السكان مما سوف يجعل المشكلة السكانية خطراً يهدد التنمية، وما لم تتكاتف الجهود لمواجهة هذه المشكلة الفخمة من خلال حلول غير تقليدية فستقتضي هذه الزيادة الضخمة على فرص تحسين مستويات الحياة وتؤدي إلى تدهور سريع في المرافق والخدمات وتجعل معركة الإنسان اليمني مع المستقبل محصورة في جهده



ناجي عبدالله الحرازي

## وزارة الداخلية والإعلام اليمني

الإحترافية الأمنية ونقاط التفقيش المنتشرة في كل مكان، فعندما يتحدث المصدر المسؤول عن أن الوزارة وفي إطار إجراءاتها الروتينية الرامية إلى تعزيز إجراءات الأمن والحماية لمختلف المنشآت والمؤسسات والمصالح وكذا الممتلكات العامة والخاصة، وجهت مختلف الأجهزة الأمنية التابعة لها بضرورة أن تكون دوماً على درجة عالية من الجاهزية والاستعداد لمواجهة أية أعمال إرهابية أو تخريبية من قبل المتربصين بالوطن وأمنه واستقراره.. عندما يقول ذلك، فإنه لا يحدثنا عن جديد أو عن ما نتوقعه من إجراءات إستثنائية لمواجهة الأوضاع غير الطبيعية التي نعيشها.

وعندما يضيف أن مطار صنعاء الدولي كان من ضمن المصالح والمنشآت التي تم التوجيه بضرورة تعزيز إجراءات الحماية الأمنية فيها.. فإن ذلك أيضاً متوقع وليس فيه جديد ويدخل في صلب مهام الوزارة وأجهزتها الأمنية لكن قول هذا المصدر أو تأكيده بأنه " لا صحة لوجود أي مخطط إرهابي يستهدف مطار صنعاء" مردود عليه، بتذكيره أن مقر وزارة الدفاع في العاصمة صنعاء وبعدد أهم السجون أو الإصلاحيات في البلاد، وغيرها من المواقع الأمنية والمسكرية قد تعرضت للهجوم، رغم الإجراءات الأمنية المحيطة بهما، ورغم ما تضمنته التصريح المذكور بشأن تأكيد قيادة الوزارة على أن توجيه تعزيزات الحماية الأمنية جاء كإجراء روتيني في سياق التدابير الاحترازية التي لا بد من اتخاذها على مستوى كل المرافق والمؤسسات والمنشآت الحيوية.

ذلك أن روح المسؤولية الوطنية تتطلب اليقظة والحذر والتعامل مع كل معلومة أو حتى شائعة أو تسريب.. بجديته ومسؤولية، وليس الإنكفاء بدعوة وسائل الإعلام للابتعاد عن المناكفات التي لا تعلمها تقوم بواجبها..

ذلك أنه لا قيادة الوزارة ولا المصدر المسؤول الذي أتحفنا بتصريحه الأخير، يمكنهم القول أن أوضاعنا الأمنية على مايرام وأن على اليمنيين أن يتأمنوا ويقروا علينا وهم يتابعون من وقت لآخر أنباء حوادث مرعبة وجرائم إرهابية وقعت وسط العاصمة صنعاء وفي أنحاء مختلفة من مدنا، رغم كل الإجراءات ضمان أمن وسلامة الوطن والمواطنين.

اعتدنا خلال الأعوام الماضية على أن وزارة الداخلية من الجهات الحكومية الأكثر انفتاحاً على وسائل الإعلام.. واعتدنا أيضاً الاستفادة من البيانات أو التصريحات الصادرة عن الوزارة ومركزها الإعلامي، والتعامل مع مضمونها على أنها حقائق مهما كانت مريرة ومفجعة، وتشير بوضوح إلى أن هناك مشكلة ما تتحمل الوزارة جزءاً من مسؤوليتها، دون أن نعرف ما إذا كانت الوزارة قد بذلت جهداً ما لحل المشكلة أو التخفيف من حدتها..

فإعلان الأخير الصادر عن الوزارة والذي أشار إلى مصرع أكثر من ستة آلاف شخص خلال العام الماضي في حوادث سير وإطلاق رصاص في أنحاء البلاد، وكأننا في حرب غير معلنة مع طرقتنا وأساحتنا، لم يكن الأول من نوعه إذا ما راجعنا إحصائيات الأعوام السابقة..

هذا الإعلان اكتفى بسرد الأرقام دون أن يبين لنا ما فعلته الوزارة لوضع حد لانتشار السلاح أو لتنظيم حركة السير من أجل تجنب البلاد والعباد المزيد من الخسائر البشرية والمادية.

لكن التصريح الأخير الصادر عن مصدر مسؤول بوزارة الداخلية والذي أعرب فيه عن أسفه لقيام بعض وسائل الإعلام بترويح الأخبار والإشاعات المغرضة التي تهدف إلى إثارة الريبة في أوساط الرأي العام، وتكثير صفو الأمن والسلم الاجتماعي.. كما ورد في الخبر الذي تداولته وسائل الإعلام..

هذا التصريح جاء مخيباً للأمل، وغير مفهوم، خاصة إذا تذكرنا طبيعة علاقة العمل المهنية بين المركز الإعلامي التابع للوزارة والذي لا شك أنه يحرص على أداء مهامه بكل مهنية، والصحافيين اليمنيين الذين لا يريدون سوى القيام بمهامهم ونقل المعلومة للقارئ أو المشاهد أو المستمع، وتنبية الجهات المختصة لعملها تقوم بواجبها..

ذلك أنه لا قيادة الوزارة ولا المصدر المسؤول الذي أتحفنا بتصريحه الأخير، يمكنهم القول أن أوضاعنا الأمنية على مايرام وأن على اليمنيين أن يتأمنوا ويقروا علينا وهم يتابعون من وقت لآخر أنباء حوادث مرعبة وجرائم إرهابية وقعت وسط العاصمة صنعاء وفي أنحاء مختلفة من مدنا، رغم كل الإجراءات